

محضر إجتماع لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٢

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً خاص بلجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بحضور كل من المهندس / حسن الشافعي رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعضو مجلس إدارة الجمعية والاستاذة / داليا السواح نائب رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعية والنائب / محمد كمال مرعي رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب المصري والأستاذة/ حنان الريحاني الرئيس التنفيذي – شركة السويدي ايديوكيشن لإنشاء الجامعات وإدارة العلوم الحديثة الرئيس التنفيذي أكاديمية السويدي الفنية و الأستاذة/ ريم السعدي المدير الإقليمي لدعم المؤسسات الصغيرة بمصر مجموعة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية – EBRD

وبدأ المهندس / حسن الشافعي الإجتماع بالترحيب بالحضور وأوضح ما يمر به العالم من ظروف إقتصادية صعبة وأهمية إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحاور التي يجب التركيز عليها لمساعدة مصر للخروج من الأزمة الإقتصادية وأكد أن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدخل القومي تصل إلى ٩٠٪ من صادرات سويسرا و ٥٠٪ من صادرات اليابان اما ماليزيا وكوريا فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة من ٧٠٪ إلى ٩٠٪ في الدخل القومي وبالمقارنة بمصر فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم فقط بنسبة ٢٥٪ في الدخل القومي، و أكد أن الأزمة في مصر تكمن في مشكلة الإنتاج وحل الأزمة لا بد من زيادة الإنتاج وتقليل الإستيراد ورفع متوسط دخل الفرد.

وأوضح النائب / محمد كمال مرعي رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب المصري الإنجاز الذي قامت به القيادة السياسية لدفع الحركة الإقتصادية بعد كل الأزمات التي تمر بمصر والعالم وأن ما حدث من زيادة الفائدة في البنك المركزي الأمريكي بعد الحرب الروسية الأوكرانية وأن ما كان من القيادة السياسية سوى التوقف عن الإستيراد والسعي للإنتاج المحلي والسعي لتسعير الأراضي الخاصة بالمشروعات ومكافحة ومراقبة تنفيذ القوانين وما تواليه الدولة من إهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

والدليل على ذلك هو وجود لجنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب المصري، وما ينص عليه القانون المصري من أهمية وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدولة وتوحيد الرؤى الداخلية لمواكبة الرؤى العالمية وأهمية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت لمشروع صغير كسائق توك توك إلى مصنع صغير أو متوسط على أن يكون متوسط حجم العمالة من ٥٠ إلى ١٠٠ مليون، وعلينا الفصل بين أمرين قانون ١٥٢ وهو ترخيص للنشاط أما قانون ١٥٤ هو ترخيص مبنى المشروع وتعطي الرخصة المؤقتة لمدة ٥ سنوات ولا تلغى إلا بقرار رئيس الوزراء وذلك لحين توفيق الأوضاع وفي حالة التوسع في المشروع ومرور ٥ سنوات ينقل إلى أراضي صناعية تطرحها الدولة لمواكبة التوسع في النشاط ومن ثم السعي لنقل الرخصة من مؤقتة إلى دائمة وعلى صاحب المنشأة أن يلجأ لجهاز

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادة تصنيف حتى يتمكن الشخص من مزاوله النشاط مع الحكومة وأجهز الدولة.

وأكد أن هيئة التنمية الصناعية تقوم بتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية ويتراوح سعر المتر في الأراضي الصناعية من ١٥ إلى ٢٠ جنيه بحق إنتفاع لمدة من ٢٠ إلى ٢٥ سنة بشرط المراجعة كل ٥ سنوات وأن دور البرلمان رقابي وتشريعي وليس تنفيذي.

وأكد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أساس الإقتصاد والتقدم ويجب أن نركز عليها لدفع حركة الإقتصاد المصري علماً أن النتيجة لا تظهر مرة واحدة ولكن علينا السعي حتى يتحقق الهدف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل القومي المصري.

وقالت الدكتورة داليا السواح، نائب رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعية، أن اللجنة حرصت على أن تكون وسيلة للتواصل بين رواد الأعمال والمجتمع المدني والحكومة لإعطاء مساندة حقيقية لمشروعات الشباب ورواد الأعمال من خلال تغطية كافة المحاور الرئيسية من اختيار شيوخ المهنة في كل صناعة من الخبراء في مجالات التمويل والمنح والاستشارات بجانب التعليم الفني والمهني والقطاع الخاص. ووضحت، أن الندوة تهدف إلى إصدار ورقة عمل أو وثيقة مشتركة بالتعاون بين جمعية رجال الأعمال ولجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبرلمان حول مساندة مشروعات الشباب وزيادة نسبة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي.

وقالت الأستاذة/ حنان الريحاني المدير التنفيذي لأكاديمية السويدي أن الأكاديمية هي الذراع التنموي لمؤسسة السويدي وهو تعليم مزدوج حيث يقضي فيه الطالب ٤ أيام في المصنع ويوم واحد بالمدرسة ويكون التركيز علي التطبيق العملي، وأنه جاري إنشاء أول جامعة تكنولوجية في العاشر من رمضان في مجالات الطاقة وغيرها من المجالات وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في إنشاء مدرسة غير هادفه للريج ولكن بمصروفات للطلبة القادرين فقط على الدفع، وكان الإقبال شديد على التقدم للمدرسة حيث وصلت إلى ١٣ الف استمارة تقدم، كما تسعى شركة السويدي إلى وجود مدرسة في كل منطقة صناعية وتصل نسبة التوظيف فيه إلى ٨٠٪ مع الأخذ في الإعتبار رغبة الطالب في إستكمال تعليمه الجامعي وهذا هو السبب الرئيسي لفكرة إنشاء الجامعة التكنولوجية وتشمل تخصصات مثل الطاقة، الحديد والصلب، الملابس، اجهزة الري وغيرها وتقدم المدرسة شهادات بعد أداء إختبارات قدرات ثم يحصل على شهادة معتمدة من جامعات اجنبية مع الإهتمام بدراسة اللغة الانجليزية للطلاب، كما تقوم المدرسة بعمل ملتقى سنوي للتوظيف مع العلم أن فكرة التدريب من أجل التشغيل توفر للشباب العمل مع العمل على إنشاء فصول ومناهج.

كما أوضحت الأستاذة / ريم السعدي أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو ما لايزيد ٢٥٠ عامل ومن أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو صعوبة التمويل وصعوبة الوصول إلى كيفية العمل ويكون ذلك من خلال مساعدة الوصول إلى المعرفة وذلك من خلال البنوك المحلية للحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد منح سواء لسيدات الأعمال أو الشباب أو الإقتراض الأخضر مع العلم أن البنك يقوم بدعم دراسات تسويقية جديدة وذلك من خلال برنامج الأستشاريين المعتمدين في البنك ويكون التمويل من خلال البنك عن طريق تسعير البنك لها ويسدد البنك بنسبة ٥٠٪ إلى ٧٥٪ مع زيادة ١٠٪ لسيدات الأعمال والشباب وعمل ورش عمل تدريب للإستشاريين ولسيدات الاعمال والشباب للتعرف على التسويق الإلكتروني ومهارات القيادة.